Rihan Journal for Scientific Publishing
Issue 57, V.1 (2025)
28-3-2025, PP 63:90
www.rjsp.org
مجلة ريحان للنشر العلمي
ISSN:2709-2097
العدد السابع والخمسون

أثر المنصف لابن جني في التذييل والتكميل لأبي حيان

The Impact of Ibn Jinni's book "Al-Munsif" on Abu Hayyan's book "Al-Tadyeel wa Al-Takmeel"

د. حسين الهادي محمد الشريف

أستاذ مشارك –كلية التربية –الجامعة الأسمرية الإسلامية. زليتن / ليبيا

h.ashareef@asmarya.edu.ly

د. حسن السنوسي محمد الشريف

أستاذ مشارك –كلية الآداب –الجامعة الأسمرية الإسلامية. زليتن / ليبيا

h.alshreef@asmarya.edu.ly

د. مسعود عبدالله فتح الله رمضان

أستاذ مساعد –كلية الآداب –الجامعة الأسمرية الإسلامية. زليتن / ليبيا

ma.ramadan@asmarya.edu.ly

https://Orcid.org/0009-0000-3527-3947

الملخص:

مما لاشك فيه أن علم الصرف يعتبر من علوم اللغة المهمة، وهو علم نشأ مع علم النحو، ويُعد جزء منه، وليس مستقلًّا عنه، فبه تعرف أحوال أبنية الكلمة وكيفية تكوينها، وصرفها على وجوه شتى لمعان مختلفة، هذا التغيير أحيانًا لسبب معنوي، وآخر لفظي، كالزيادة، أو النقصان، أو الإبدال والقلب، وغير ذلك، ثم وزن الكلمة حسب القاعدة الصرفية لها، كما أن علم الصرف يعين -أيضًا- على معرفة المواقع الإعرابيّة لكثير من الكلمات، ودراسة علم الصرف تمنع من اللحن في ضبط الكلة وصيغها المتعددة، وبالتالي تقي المتعلم الخطأ في الكلمات العربيّة، بحيث تساعده على معرفة الأصلي والمزيد من حروفها، كما أن لعلم الصرف غاية صوتيّة صرفيّة، فبه تُخفَّف الأصوات الثقيلة في اللغة العربيّة، كتغيير بعض الحركات أو بعض الأحرف، سواء كان ذلك بالإدغام، أو بالإعلال، أو بالإبدال، وغيرها، وموضوع علم الصرف الأسماء المتمكنة (المعربة)، والأفعال المتصرفة (غير الجامدة)، ولا يتناول الحروف، والأسماء المبينة، والأفعال الجامدة، وقد برز أعلام كُثُر في علم الصرف، ومن هؤلاء ابن جني، فقد كانت له جهود كبيرة في هذا العلم، فألف كتابه سر صناعة الإعراب، الذي يُعنَى بدراسة علمي الصرف والصوتيات، والكتاب يُعَدُّ أوَّل كتاب مؤلف في علم الأصوات، ومن أوائل الكتب المؤلفة في علم الصرف، وله أيضًا اللمع في العربية ومن ضمن موضوعاته علم الصرف، وكتاب التصريف الملوكي، كما أنه شرح كتاب التصريف للمازني أول كتاب أُلِّف في الصرف، وسمى ابن جني هذا الشرح بـــ (المنصف)، فشرح الغامض من تصريف المازني، ووضّح ما أشكل فهمه، من خلال تعليقه على متن تصريف المازني، وتفسير المشكل من اللغات التي أوردها مؤلف المتن، وتفسير ما فيه من مشكلات عويص التصريف، هذا والله ولي الكفاية والإعانة، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

الكلمات المفتاحية: ابن جني، أبو حيان، المنصف، التذييل والتكميل، أهل اللغة.

Abstract:

There is no doubt that the science of morphology is one of the important linguistic sciences. It emerged alongside the science of syntax and is considered a part of it, not independent from it. Through morphology, the word structures and how they are formed are understood, as well as how words are inflected in various ways to convey different meanings. This change sometimes occurs for semantic reasons and other times for phonetic reasons, such as addition, deletion, substitution, or inversion, among others. Additionally, words are measured according to their morphological rules. The science of morphology also aids in understanding the grammatical positions of many words. Studying morphology prevents errors in the pronunciation and various forms of words, thereby helping the learner avoid mistakes in Arabic words. It assists in distinguishing between the original and added letters in words. Moreover, morphology has a phonetic purpose, as it lightens heavy sounds in the Arabic language by altering certain vowels or consonants, whether through assimilation (Idgham), vowel change (I'lal), substitution (Ibdal), or other processes. Morphology includes declinable nouns (Mu'rab) and conjugated verbs (not static), but it does not cover letters, indeclinable nouns, or static verbs. Many scholars have excelled in the field of morphology, one of them is Ibn Jinni, who made significant contributions to this science. He authored the book *Sirr Sina'at Al-I'rab*, which focuses on the study of morphology and phonetics, and is considered the first independent book on phonetics and one of the earliest books on morphology. He also wrote *Al-Lamaa' fi Al-Arabiyya* , which includes topics on morphology, and *Al-Tasrif Al-Maluki*. Additionally, he explained the book Al-*Tasrif* by Al-Mazini's, the first book written on morphology, and titled his commentary *Al-Munsif*. In this work, Ibn Jinni explained the obscure aspects of the book, *Al-Tasrif*, clarified difficult concepts, commented on the text, interpreted problematic languages mentioned by the author, and resolved complex morphological issues. May Allah suffice and assist us, and Allah is the best disposer of affairs.

Keywords: Ibn Jinni, Abu Hayyan, Al-Munsif, Al-Tadyeel wa Al-Takmeel, scholars of language.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، الحمد لله كما ينبغي لكمال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على نبينا المصطفى، محمد ﷺ، خير من حملت الأرض، وأظلت السماء إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وبعد:

فإنَّ علم اللُّغة العربية من أشرفِ العلوم، وفضَّلها الله على سائر اللغات، بنزول كلامه ﷻ بها، وقد حفظها الله تعالى بحفظه القرآن العظيم، وهيأ لها أعلامًا وعلومًا لحفظها من الضياع والاندثار، ومن العلوم المهمة في ذلك علم الصرف، فهيأ الله لذلك علماء أنار دربهم، وفتح قلوبهم، وأطلق العنان لأفكارهم وعقولهم، فألهمهم طريق التأليف والإبداع في شتى العلوم، فتنافسوا فيه بمختلف عصورهم وأمصارهم، بهدفهم فهم وتعليم اللغة وحكايتها من كل لحن وخطأ.

وقد بذل علماء اللغة جهودًا متلاحقة لدراسة اللغة والرقي بها؛ للوصول بها إلى الاستعمال الصحيح، فتركوا لنا تراثًا ضخمًا هو نتاج فكرهم، ومن الذين بذلوا جهدهم وأبدعوا التأليف في علوم العربية، وجعلوها ميسرة لنا ابن جني –رحمه الله–، الذي كان إمامًا في النحو والصرف، فنبغ فيهما وتفوق؛ حيث ألف عديد المؤلفات في شتى علوم العربية، ومن بين مؤلفاته (المنصف) وهو شرح كتاب التصريف للمازني –رحمه الله–، الذي فصل فيه علم الصرف عن النحو بعد أن كان مختلطًا به، فشرح غامضه، ووضح ما أشكل فهمه، من خلال تعليقاته على متنه، وإيراد أراء العلماء ومناقشتها، وتفسير المشكل من اللغات التي أوردها المازني، وتفسير ما فيه من مشكلات عويص التصريف.

وكتاب المنصف يعدّ من المصادر المهمة التي لا غنى للباحث أو المتعلم عنها؛ ليخوض غمار هذا العلم، فهو كتاب غني بآرائه وآراء أهل اللغة في كل ما يتعلق بموضوعات علم الصرف، ومن بين الذين اهتموا به وجعلوه مرجعًا لعرض المسائل الصرفية المختلفة فيه الشيخ أثير الدين أبو حيان الأندلسي –رحمه الله–في كتابه التذييل والتكميل، حيث ذكر ابن جني فيه ثلاثمائة واثنتي عشرة مرة؛ ولضيق المقام اختار البحاث دراسة المواضع التي ذُكِر فيها كتاب (المنصف) في كتابه التذييل والتكميل دون ابن جني نفسه.

وأخيرًا آملين من الله ﷻ التوفيق والسداد، والإخلاص في عملنا هذا، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وصلى الله على خير الآنام، سيد عدنان، محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

تساؤلات الدراسة:

1. ما عدد المسائل التي ذُكر فيه المنصف في التذييل والتكميل؟.
2. هل المواضع التي ذكر فيها أبو حيان كتاب المنصف موجودة فيه فعلًا، أم سها في ذكر ما لم يوجد في المنصف؟.
3. هل المسائل التي ذكرها ابن جني في مصنفه تفرّد بها أو تكلم عنها اللغويون قبله؟.
4. ما مصادر الاحتجاج التي استشهد بها ابن جني في مصنفه على المسائل الصرفية قيد الدراسة؟.

أهداف البحث:

1. دراسة المسائل الصرفية الواردة في كتاب التذييل والتكميل لأبي حيان عند ورود ذكر المنصف لابن جني معها.
2. بيان مصادر الاحتجاج لابن جني عند مناقشته للمسائل.
3. إظهار أراء ابن جني الصرفية، ومقارنتها مع آراء غيره من أعلام الصرف في عصره أو بمن سبقه، أو بمن جاء بعده، وترجيح تلك الآراء.
4. تزويد الباحثين ببحث يبين بعض المسائل الصرفية التي تعرض لها ابن جني من خلال كتاب التذييل والتكميل لأبي حيان.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في تناوله لبعض المسائل الصرفية لابن جني من خلال ذكر كتابه المنصف في التذييل والتكميل لأبي حيان، ومناقشة أقوال العلماء الذين اهتموا بعلم الصرف؛ لإثراء الدرس اللغوي.

منهجية البحث:

استعمل البحاث في هذا البحث المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي في دراسة أقوال ابن جني، ومقارنتها بأقوال نظرائه من العلماء الذين اهتموا بعلم الصرف، معتمدين في ذلك على طائفة من كتب الأقدمين.

خطة البحث:

استهل البحاث هذا البحث بتمهيدٍ حول التعريف بابن جني وأبي حيان، وبكتابيهما المنصف في شرح التصريف للمازني، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل، ثم تعريف الأثر لغة واصطلاحًا، ثم درسَا المسائل الصرفية التي ورد ذكر المنصف لابن جني من خلالها في كتاب التذييل والتكميل،

ثم جعلا خاتمة لما توصلا إليه، وأردفاها بقائمة المصادر والمراجع التي اعتمدا عليها في البحث، والله ولي التوفيق.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والتقصي لم يجد البحاث دراسة سابقة نظير دراستهم، إلّا أن هناك بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بابن جني دون كتابه المنصف، وهي:

1. المستوى الصّرفي في الدّرس اللّساني عند ابن جنّي، بحث منشور في مجلة نتائج الفكر، فاطمة دوحاجي، وصفية بن عطة، معهد الآداب واللغات، المركز الجامعي صالحي أحمد النعامة بالجزائر، المجلد السادس، العدد الأول، سنة 2022م.

2. جهود ابن جنّي الصّوتية وتجلّياتها في الدّرس الصّوتي الحديث، سليمان نجاة، بحث منشور في مجلة الصوتيات، كلية الآداب واللغات، جامعة البليدة بالجزائر، المجلد السابع عشر، العدد الثاني، سنة 2021م.

3. الفكر الصّوتي عند ابن جنّي وأصالته من خلال (سر صّناعة الإعراب)، عون الله خديجة، وعبد القادر شاكر، بحث منشور في مجلة فصل الخطاب، كلية الآداب واللغات، جامعة ابن خلدون بالجزائر، العدد السابع عشر، مارس 2017م.

4. البحث الصّوتي عند ابن جني من خلال كتابه (الخصائص) نموذج عن البحث الصّوتي عند العرب، شتوح خضرة، مجلة الممارسة اللغوية، جامعة مولود معمري-تيزو وزو بالجزائر، العدد العاشر، سنة 2012م.

5. ابن جني وجهود اللغوية، مشروع تخرج للطالب سليمان سالم باقشع، إشراف عبد الغني حيدر، كلية العلوم الإدارية والإنسانية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، الجمهورية اليمنية، العام الجامعي 2009-2010م.

أولًا: التمهيد

أولًا: التعريف بابن جني وكتابه المنصف.

- **التعريف بابن جني.**

هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، كان من العلماء المجتهدين في علم النحو، كرَّسَ ابن جنّي حياته طالبًا للعلم، من خلال مجالسته لعلماء اللغة، والاستماع إلى الشيوخ، فأتقن علومًا شتى، كعلم النحو، والأدب، والتصريف، وغيرها، من مصنفاته: كتاب الخصائص، وسِرّ صناعة الأعراب، وشرح الكافي في القوافي، ومختصر العروض والقوافي، والوقف والابتداء، والتصريف الملوكي، وغيرها، تتلمذ عن أبي علي الفارسي، وأبي الفرج الأصبهاني، تتلمذ عنه الثمانيني، وأبو الحسن

السِّمسِمي، وأبو غالب بن بشران، وعبدالسلام البصري، توفي سنة ثلاثمائة واثنين وتسعين للهجرة [1].

التعريف بكتاب المنصف شرح التصريف للمازني.

يعد كتاب المنصف من بين أهم كتب الصرف التي ينبغي على الباحث الرجوع إليها أثناء دراسته لأي موضع من موضوعات علم الصرف، وخير تعريف بهذا المؤلَّف ما ذكره ابن جني في مقدمته، حيث ذكر أنه شرح غامض كتاب التصريف للمازني، ووضح ما أشكل فهمه، ولم يرد فيه من الأشباه والنظائر إلّا القليل؛ حتى يكون الكتاب قائمًا بنفسه، ومتقدّما على نظائره، فأفرد فيه بابًا لتفسير ما فيه من اللغة العربية، وفصلًا من المسائل المشكلة العويصة حسب أصول التصريف، وكان يأتي بنص المتن للمازني ثم يشرحه ويعلق عليه، ويورد أراء العلماء ومناقشتها، ويناقش المسألة مناقشة بحيث يتناول فيها كل ما يتعلق بموضوعات علم التصريف من الأسماء المتمكنة (المعربة)، والأفعال المتصرفة (غير الجامدة)، وأصل الكلمة، ووزنها، وما طرأ عليها من تغيير في بعض الحركات أو بعض الأحرف، سواء كان ذلك بالإدغام، أو بالإعلال، أو بالإبدال، وغيرها، هذا وقد اتفقت كتب التراجم على اسم الكتاب بـ (المُنصف) في شرح التصريف للمازني[2].

ثانيًا: التعريف بأبي حيان وكتابه التذييل والتكميل.

- **التعريف بأبي حيان.**

هو أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، الغرناطي الأندلسي الْجَيَّاني، ، وُصِف بعالم الديار المصرية، وبحجة العرب، برع في عدة علوم من العلوم العربية، كالتفسير، والفقه، والنحو، والقراءات، والآثار، وتتلمذ عن ابن عصفور، والشلوبين، وابن الصائغ، وأبي الحسن الأبذي، وأبي جعفر الرعيني، وابن دقيق العيد، وغيرهم، وتتلمذ عنه عبد الرحيم بن الحسن جمال الدين الأسنوي، وإبراهيم بن محمد القيسي السفاقسي، والسمين الحلبي، وابن هشام الأنصاري، والحسن بن القاسم المرادي، وغيرهم، من مصنفاته: تقريب المقرب لابن عصفور، وإتحاف الأريب بما في القرآن من الغريب، ، وكتاب الإدراك للسان الأتراك، والبحر المحيط في التفسير، والشذرة الذهبية في علم العربية، وارتشاف الضرب من لسان العرب، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل، وتوفي سنة خمس وأربعين وسبعمائة للهجرة[3].

(1) ينظر إنباه الرواة2/338-340، والبلغة في تراجم الأئمة واللغة ص: 194-195، وبغية الوعاة2/132.

(2) ينظر كشف الظنون1/412، وهدية العارفين1/652.

(3) ينظر البلغة ص: 250-252، والدرر الكامنة4/302-310، وبغية الوعاة1/280-283.

- **التعريف بكتاب التذييل والتكميل.**

اتفقت كتب التراجم والفهارس على اسم الكتاب (التذييل والتكميل في شرح التسهيل)[4]، وهو شرح لكتاب التسهيل لابن مالك (ت672هـ) –رحمه الله–، ويعد كتاب التذييل من أوسع كتب أبي حيان، افتتحه بمقدمة طويلة، ذاكرًا فضل ابن مالك وكتابه عليه، وتعرض للمسائل اللغوية المختلفة من خلاله بواسع الشرح، ووردت فيه كثير من المناقشات والآراء، وكانت له فيه اعتراضات واستدراكات وموافقات على ابن مالك وغيره من اللغويين، فكان يعرض عبارة متن التسهيل مرتبة كما ذكرها ابن مالك في التسهيل، فبدأ بباب الكلمة والكلام، ثم إعراب الصحيح الأخر، فإعراب المعتل الأخر... ، ويجعلها منطلقًا لعرض المسائل اللغوية، ثم يتناول المسألة بالشرح والتحليل، وذكر آراء النحاة فيها، معززًا تلك الآراء بمصادر الاحتجاج المختلفة من آيات قرآنية، وشعر، ونثر، وأقوال العرب الفصحاء... إلخ، مع إظهار معارضته لابن مالك في الاستشهاد بالحديث الشريف أثناء عرضه للمسائل اللغوية المختلفة، وذكر أنه لم ير أحدًا من الأعلام سلك طريقة الاستشهاد بالحديث النبوي غير ابن مالك، ثم يعلق على نص ابن مالك وغيره ممن ذكر رأيهم في المسألة، ويظهر موافقته أو مخالفته أو استدراكه لهذا العَلَم أو ذاك بما أورده فيها من مصادر الاحتجاج المختلفة.

ثالثًا: معنى الأثر لغة واصطلاحًا.

- **الأثر لغـة:**

جاء في لسان العرب[5] أن الأثر: ما بقي من رسم الشيء، والجمع على: آثار وأثور، ويقال: خرجت في إِثْره وفي أَثَره، أي: بعده، وأُتَتَرْتُه وتَأَثَّرته: تَتَبَّعْتُ أَثره، وآثر كذا وكذا بكذا وكذا؛ أي: أَتْبَعه إياه، ومنها تتبع سنن النبي ﷺ، أي: تتبع آثاره.

- **الأثر اصطلاحًا:**

ذكر الجرجاني[6] عدة معانٍ لتعريف الأثر في الاصطلاح، أولهما بمعنى: النتيجة، وهو الحاصل من الشيء، وثانيهما بمعنى: العلامة، وهي السمة الدالة على الشيء، وثالثهما بمعنى: الخبر، ويطلق على كلام السلف، ورابعهما: ما يترتب على الشيء.

(4) ينظر كشف الظنون406/1، وهدية العارفين152/2.
(5) ينظر لسان العرب5/4-6، مادة (أثر).
(6) ينظر التعريفات ص: 9.

ثانيًا: المسائل التي ورد ذكر المنصف لابن جني من خلالها في كتاب التذييل والتكميل.

المسألة الأولى:(افْعَوَّلَ) وزيادة الواو ثالثة مضاعفة.

ورد في التذييل والتكميل[7] أن ابن جني ذكر في المنصف[8] بجواز تأكيد (حبذا) تأكيدًا لفظيًّا، وذلك مثل قول عمر بن أبي ربيعة [المتقارب]:

أَلَا حَبَّذَا حَبَّذَا حَبَّذَا ** حَبِيبٌ تَحَمَّلْتُ فِيهِ الْأَذَى

وَيَا حَبَّذَا بَرْدُ أَنْيَابِهِ ** إِذَا أَظْلَمَ اللَّيْلُ وَاجْلَوَّذَا[9]

ولكن بالرجوع إلى المنصف لابن جني نجده أورد الشاهد على أن (افْعَوَّلْتَ) يكون متعديًّا نحو: اعلوّطتُ المهرَ، إذا تعلقت برقبته[10]، وغير متعدٍّ، نحو: اخرَوَّطَ السفرُ، إذا امتد[11]، وذكر أن (اجلوّذ) مثله، ثم ذكر الشاهد المذكور على جواز ذلك، لا كما قال أبو حيان بأن ابن جني استشهد بالبيت المذكور على جواز تأكيد (حبذا) تأكيدًا لفظيًّا.

اجلوّذا مصدره: اجلوّاذًا، واجلَوَّذ الليلُ: إذا طال وامتد، و (اجلَوَّذ المطر) أي: امتد وقت تأخره وانقطاعه، واجْلَوَّذَ بهم السير اجْلِوَّاذًا، أي: دام مع السرعة[12]، وذكر سيبويه[13] أنه لا يستعمل إلّا مزيدًا، وذكر الرضي[14] أنه بناء مرتجل ليس منقولًا من فعل ثلاثي، وتصرفه على تصرف (استفعل)، أي: زِيدَ فيه ثلاثة أحرف، وهو معتل لام الفعل منه، ومضارعه: يَعْلَوِّطُ، ووزنه (يَفْعَوِّلُ)، وواسم الفاعل منه: مُعْلَوِّطٌ، ووزنه (مَفْعَوِّلُ)، وهو للمبالغة وكثرة الفعل، ولا تُقلَب منه الواو وإن سُكِّنت بعد كسرة، ويلزم أوّله همزة الوصل لسكون أوّله[15]؛ لوجهين:

الأول: لأنها خرجت عن شبه الألف بالإدغام، والهاء لا يدغم فيها الألف، ولا فيما يقاربه؛ لأن الألف لا يدغم في الألف؛ لأنهما لو ادغمَا فأجريتا مجرى الدالين والتاءين تغيرتا، فكانتا غير الألفين، فلما لم تتغير الألفان لم يكن الإدغام كما لم يكن في الهمزتين؛ لأن الألف ساكنة ولا تدغم

(7) ينظر التذييل والتكميل171/10.

(8) ينظر المنصف ص: 105.

(9) ينظر ديوانه ص: 121، وهو من شواهد دقائق التصريف ص: 85، وسفر السعادة32/1، وبغية الآمال ص: 80، والتذييل والتكميل171/10.

(10) ينظر لسان العرب353/7-354، مادة (علط).

(11) ينظر المصدر السابق284/7-286، مادة (خرط).

(12) ينظر لسان العرب482/3، مادة (جلوذ).

(13) ينظر الكتاب446/4.

(14) ينظر شرحه على الشافية112/1.

(15) ينظر أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص: 336، وشرح المفصل لابن يعيش306/5.

في ساكن، كما أن لفظها لا يكون إلّا مدًّا، والإدغام لا يدخل المد، ولو ورد ذلك في الألف لنُقِلت عن لفظها.

الثاني: لأنها تحصنت بالواو الأخرى التي أُدغِمت فيها، وقويت بها[16].

ومما سبق يتبين إن (افْعَوَّلْتَ) يكون متعديًّا، نحو: اعلوّط الغلامُ المهرَ، أي: تعلّق برقبته ليركبه، ويكون لازمًا، نحو: اخرَوَّطَ السفرُ أو الطريقُ، إذا امتد وطال، ومنه قول أعشى باهلة [البسيط]:

لَا تَأْمَنُ الْبَازِلُ الْكَوْمَاءُ ضَرْبَتَهُ ** بِالمَشْرَفِيّ، إِذَا مَا اخْرَوّطَ السّفَرُ[17]

وقد أجمع أئمة اللغة على ذلك، ومنهم سيبويه[18]، والفارسي[19]، والثمانيني[20]، وابن عصفور[21]، والرضي[22]، واللبلي[23]، وابن مالك[24]، وأبي حيان[25]، ولم يقف البحاث على خلاف ما ذُكر في كون أن (افْعَوَّلَ) يأتي متعديًّا ولازمًا.

المسألة الثانية: كسر همزة الوصل قبل الضمة الأصلية.

ورد في التذييل والتكميل[26] أن ابن جني ذكر في المنصف[27] أن من العرب من يكسر الهمزة قبل الضمة الأصلية في (اقتل)، و(اخرج)، ونحوهما؛ وذلك على الأصل، ولا تُتْبَع، وذكر أنها لغة شاذة، وشبهها بقول القائل: إن (اصبع) بكسر الهمزة وضم الباء، وقول من قال: (زِئْبُرّ) بضم الباء في (زِئْبِرِ الثّوب)، و(ضِئْيُل) في اسم الداهية[28].

وهمزة الوصل حرف عارض، يثبت على صورة الألف في الكتابة، ويعتمد في الابتداء على مخرج أقصى الحلق، مخرج الهمزة، ويُؤتى بها من أجل حركة عارضة يُتوصل بها لنطق ما بُدِء بحرف ساكن، ويجوز تسميتها بهمزة الوصل أو ألف الوصل.

---

(16) ينظر الكتاب4/446، والمقتضب1/176.

(17) لم أقف على ديوانه، وينظر البيت في الخزانة1/198.

(18) ينظر الكتاب4/77.

(19) ينظر الكتاب4/446، والمقتضب1/176.

(20) ينظر شرح التصريف ص: 510.

(21) ينظر الممتع الكبير في التصريف ص: 133.

(22) ينظر شرحه على الشافية1/112.

(23) ينظر بغية الآمال ص: 80.

(24) ينظر الطرة ص: 383.

(25) ينظر المبدع في التصريف ص: 117.

(26) ينظر التذييل والتكميل14/189-190.

(27) ينظر المنصف ص: 79.

(28) ينظر لسان العرب4/314، مادة (زأبر)، 11/389، مادة (ضأبل).

أمَّا أصـل وضـعها فمختلف فيه، فذهب ابن جني أنها وُضِـعت أولاً همزة، وقيل: أصـلها ألفاً، وللحركة صارت همزة؛ وكذلك اختلف فيها من حيث السكون أو الحركة، فذهب سيبويه إلى كونها اجتلبت متحركة، وذهب الفارسي والشلوبين ساكنة ثم حُرّكت[29].

أمّا كيفية البدء فيها فله ثلاثة أحكام، وهي:

الأول: يبتدأ بالألف مفتوحة في الاسم المعرف بـ (أل)، نحو: الله، الرحيم...إلخ.

الثاني: يبتدأ بالألف مكسورة في الاسم المجرد من (أل)، نحو: اسم، ابن، ابنة...إلخ، وكذلك في مصدر الفعل الماضي، نحو: استجلاب، استغفار، كما أنها يبدأ بكسر همزة الوصل إن كان ثالث الفعل مفتوحًا أو مكسورًا، نحو: اضرب، اقرأ...إلخ.

الثالث: يبتدأ بالألف مضمومة إن كانت من فعل مضموم حرفه الثالث ضمًّا لازمًا، نحو: اعْبُدُوا، أُنْظُرُوا، وإن كان الحرف الثالث مضمومًا ضمًّا غير لازم –أي عارضٍ–، نحو: اقْضُوا، امْشُوا، ائْتُوا، ابتدئ بالألف مكسورة مع إبدال الهمزة ياء في (ايتوا)؛ لأن أصل (اقْضُوا): اقضيوا، و(امْشُوا): امشيوا، و(ائْتُوا): ائتيوا، بضم الياء وكسر ما قبلها، ثم سكنت الياء للاستثقال، ثم حذفت لالتقاء الساكنين، ثم ضمت الواو؛ لتناسب الحركة ولتسلم من قلبها ياء، ولهذا الضم كان غير لازم، فوجب بدء همزة الوصل بالكسر؛ لأن ثالث هذه الأفعال المذكورة مكسور.

وذكر ابن جني –كما سبق–أن هناك من العرب من يكسر الهمزة قبل الضمة الأصلية في (اقتل)، و(اخرج)، ونحوهما، قبل الضمة الأصلية في (اقتل)، و(اخرج)، ونحوهما؛ وذلك على الأصل، ولا تُتْبَع، وذكر أنها لغة شاذة، وشبهها بقول القائل: إن (اصبُع) بكسر الهمزة وضم الباء، وقول من قال: (زِئْبِرٌ) بضم الباء في (زِئْبِرِ الثّوب)، و(ضِئْيُل) في اسم الداهية، ووزنهما: فِعْلُلٌ، والمشهور فيهما كسر الأول والثالث.

وذكر اللغويون[30] ستة أبنية للفعل الرباعي المجرد، وهي:

1. (فَعْلَل) بفتح الأول والثالث وإسكان الثاني، ويكون في الاسم، نحو: جَعْفَر، وجَنْدَل، والجعفر: النهر، والناقة الغزيرةُ اللبن، وأراد أنه كريم كالنهر. مَا يُقِلُّ الرجلُ مِنِ الحِجَارة، ثم أطلقوهما على أسماء الرجال[31]، ويكون في الصفة، نحو: سَلْهَب، وصَقْعَب، والسَّلْهَبُ والصَّقْعَب: الطَّويل من الرّجال[32].

(29) ينظر ارتشاف الضرب544/2، وتوضيح المقاصد1556/3.

(30) ينظر شرح المفصل لابن يعيش190/4–192، والممتع الكبير في التصريف ص: 54–55، والمقاصد الشافية283/8–289.

(31) ينظر لسان العرب124/1، مادة (جعفر)، و128/11، مادة (جندل).

(32) المصدر السابق474/1، مادة (سلهب)، و526/1، مادة (صقعب).

2. (فِعْلِل) بكسر الأول والثالث، ويكون في الاسم، نحو: زِبْرِج، وقِرْطِم، والزِبْرِج: الذهب، والقِرْطِم: حَبُّ العُصْفُر[33]، ويكون في الصفة، نحو: صِمْرِد، وخِرْمِل، والصِّمْرِد: النَّاقة القليلة اللَّبن، والخِرْمِل: المرأة الرَّعْناء، وقيل: العجوز المتهَدِّمة الحمقاء[34].

3. (فِعْلَل) بكسر الأول وفتح الثالث ويكون في الاسم، نحو: ودرهم، وقِرْطَع، والقِرْطَعُ: قَمْلُ الإبل[35]، ويكون في الصفة، نحو: هِجْرِع، وهِبْلِع، والهِجْرَعُ: الأحمق من الرّجال، وقيل: الرجل الطويل، والهِبْلَعُ: الأكول، أو اللَّئِيمُ[36]، وقيل إن الهاء في هذين المثالين زائدة؛ لأنهما من (الجرع)، و(البلع)، فوزنهما هنا (هِفْعَل) وقد حكى الخليل[37] أن الهاء عنده في (هِرْكَوْلة) زائدة؛ لأنها من قولهم تَرْكَلُ في مِشيتها، ووزنها (هِفْعَوْلَة)، ومذهب سيبويه[38] أن الهاء أصلية فيهما، فهما مثل: هِجْرِع، وهِبْلِع، وقال ابن عصفور[39] بأصالتها.

4. (فُعْلُل) بضم الأول والثالث، ويكون في الاسم، بُرْثُن، فُلْفُل، والبُرْثُنُ: مِخْلَبُ الأسد[40]، والصفة، نحو: كُلْكُل، وجُرْشُع، والكُلْكُل: القصير الغليظ الشَّديد، والجُرْشُع: العظيم الصَّدر، وقيل: الطَّويل[41].

5. (فِعَلٌّ) بكسر الأول وفتح الثاني، ويكون في الاسم، نحو: قِمَطْر، فِطَحْل، والصفة، نحو: هِزَبْرٌ، وقِمَطْرٌ، والهِزْبَرُ: الحديد السَّيء الخلُق، والجُرْشُعُ: العظيم الصَّدر، أو الطَّويل، والقِمَطْر: الجَمَل القويّ السَّريع، أو الضَّخم القوي[42].

6. (فُعْلَل) بضم الأول وفتح الثالث، وهو ما استدركه الأخفش[43]، ويكون في الاسم، نحو: جُخْدَب، وجُنْدَب، ويكون في الصفة، نحو: جُرْشَع، والجُخْدَب: الضَّخم الغليظ من الرّجال والجِمال[44].

إلّا أن هناك من أضاف لها أربعة أوزان أخرى، وهي:

---

(33) المصدر السابق474/1، مادة (سلهب)، و526/1، مادة (صقعب).
(34) المصدر السابق الذهب2/ 285، مادة (زبرج)، 476/12، مادة (قرطم).
(35) المصدر السابق271/8، مادة (قرطع).
(36) المصدر السابق367/8، مادة (هبلع)، 368/8، مادة (هجرع).
(37) لم نقف على قوله هذا في العين. ينظر تاج العروس130/31، مادة (هركل).
(38) ينظر الكتاب289/4.
(39) ينظر الممتع الكبير في التصريف ص: 149-150.
(40) ينظر لسان العرب50/13، مادة (برثن).
(41) ينظر المصدر السابق48/8، مادة (جرشع)، و596/11-597، مادة (كلكل).
(42) المصدر السابق116/5، مادة (قمطر)، و263/5، مادة (هزبر).
(43) ينظر قوله في المصنف ص: 55، وشرح الرضي على الشافية14/1.
(44) ينظر لسان العرب254/1، مادة (جحدب)، 47/8، مادة (جرشع).

1. (فَعْلِل) بفتح الأول وكسر الثالث، وهو في الأسماء، نحو: طِحْرِيةٍ، أي: قطعة ثوب، حكاه أبو عبيدة[45] عن أبي الجراح لغة في (طِحْرِية).

2. (فَعَلٌّ) بضم الأول وفتح الثاني، وهو في الصفات، نحو: هَرَكْلَة في هَرْكُولة، حكاه أبو زيد[46]، والهِركلَة: الحسَنة الجسم والخلْق والمِشْية[47]، واستدرك عليه الزبيدي[48] بأنها تأتي في الأسماء كذلك، فيُقال: لقيت منه الفُتَكْرِين، وهي لغةٌ في الفِتكْرين[49].

3. (فُعْلِل) بضم الأول وكسر الثالث، وهو في الأسماء، فحكى ابن خروف[50] الضم في (طُحْرِبَة)، وأنه يقال: طُحْرِبة، وهي أي قطعة ثوب[51].

4. (فِعْلُلٌ) بكسر الأول وضم الثالث، حكاه ابن جني في الأسماء عن بعضهم، نحو: زِئْبُر، وضِئبل، وهذا هو موضوع مسألتنا.

وقد اختلف اللغويون في مجيء هذا الوزن –أي: فِعْلُلٌ–في كلام العرب من عدمه، فممن ارتضاه ابن خالويه[52]، وذكر أنه لا يوجد كسرة بعدها ضمة في كلام العرب إلّا في حرفين، نحو: زِئْبُرٌ، وإِصْبُع، وذكر سيبويه[53] (إِصْبُع) على وزن (إِفْعُل) ووصفها باللغة القليلة، ووافقه في ذلك ابن القطاع[54]، وابن يسعون[55]، وابن يعيش[56]، وأجاز ابن السكيت[57] (زِئْبُرٌ) على وزن (فِعْلُلٌ)، وذكر أن (زِئْبُرٌ) بكسر الزاي وضم الباء، وهو ما يعلو الثوب، وقد زأبر الثوب، إذا أخرج زئبره فهو (مزأبر) بفتح الباء، وبالكسر، ووافقه ابن كيسان مزأبر، وذكر أنه متى وقعت حروف الزيادة في الكلمة جاز أن تخرج عن بناء الأصول، وقد خرج هذا عن بناء الأصل، فدل ذلك على زيادة الهمزة، وأثبت أبو حيان[58] وزن (فِعْلُل).

---

(45) ينظر لسان العرب4/497–498، مادة (طحر).
(46) ينظر كتاب الألفاظ ص: 212.
(47) ينظر لسان العرب11/695، مادة (هركل).
(48) ينظر تاج العروس28/134، مادى (ثجل).
(49) ينظر الكتاب4/289.
(50) ينظر قوله في المقاصد الشافية8/289.
(51) ينظر لسان العرب1/556، مادة (طحرب).
(52) ينظر ليس في كلام العرب ص: 28.
(53) ينظر الكتاب4/245.
(54) ينظر أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص: 142.
(55) ينظر المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح1/809.
(56) ينظر شرحه على المفصل4/160.
(57) ينظر إصلاح المنطق ص: 113.
(58) ينظر النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ص: 226

وقد رُدّت صيغة هذين الوزنين –أي: فِعْلُلٌ، وافْعُل–بعبارات متفاوتة، فوصف ابن جني[59] ذلك بأن هذه ألفاظ شاذة، لا تعقد بابًا، ولا يتخذ مثلها قياسًا، ووصف ابن الأعرابي[60] ما جاء على وزن (فِعْلُل) بأنها لغة غريبة، وذكر السخاوي[61] أن ثعلب أنكر هذه اللغة، وذكر أنه لا يعلم في الكلام (فِعْلُلٌ)، فإن كان هذان الحرفان قد سمع ضم الباء فيهما فهو من النوادر.

كما ذكر ابن عصفور[62] أن الزُّبيديَّ زعم أن أبا بكر ابن الأنباري حكى (إِصبُعًا) بكسر الهمزة وضم الباء، على وزن (إِفعُل)، وهذا ليس من كلام الفصحاء، كما ذكر أن الفرَّاء: رد قول البصريين بجواز مجيء (إِصبُع) بكسر الهمزة وضم الباء، بأنه لم يجده، وبالتالي لا يلتفت إلى قولهم.

وعلل ابن جني[63] أن امتناعهم من بنائه الرباعي على (فِعْلُل) استكراههم الانتقال من كسر إلى ضم، وإن كان بينهما حاجز؛ لأنه ساكن؛ فضعف لسكونه عن الاعتداد به حاجزًا.

ولعل من صواب القول إن الأمر كله جائز، أي: الانتقال من كسر إلى ضم كما جاء ممن يوثق بفصاحته، ولكنه على الشذوذ؛ لضعفه في القياس، ولقلته في الاستعمال؛ لأن الانتقال من كسر إلى ضم بناء لازمٍ وليس بينهما إلّا الساكن.

المسألة الثالثة: الخلاف في (غِزْوَيْت)

ورد في التذييل والتكميل[64] أن ابن جني ذكر في المنصف[65] أن وزن (غِزْوَيْت): فِعْلِيتْ؛ لأن الواو فيه لام الكلمة.

اختلف اللغويون في رسم الكلمة عند التمثيل به، هل هي بالعين المعجمة (غِزْوَيْت)، أو بالعين المهملة (عِزْوَيْت)؟ على قولين:

---

(59) ينظر الخصائص1/69.
(60) ينظر لسان العرب11/389، مادة (ضأبل).
(61) ينظر سفر السعادة1/162.
(62) ينظر الممتع الكبير في التصريف ص: 60.
(63) ينظر الخصائص1/69.
(64) ينظر التذييل والتكميل18/201.
(65) ينظر المصنف ص: 169–170.

الأول: (غِزْوَيْت) بالعين المعجمة، ذكرها بهذا الرسم سيبويه[66]، والمبرد[67]، والفارسي[68]، وابن عصفور[69]، وغيرهم.

الثاني:(عِزْوَيْت) بالعين المهملة، ذكرها بهذا الرسم السيرافي[70]، وابن خالويه[71]، والرضي[72]، وغيرهم.

أما (عِزْوَيْت) من حيث اللغة، فلم تذكر معاجم اللغة التي اطلع عليها البحاث معنى هذه الكلمة إلّا القليل، وحتى الذي ذكر معناه كابن منظور في اللسان[73] نقله عن ابن سيده الذي ذكر أنها موضع[74]، وقد سبقهما لهذا المعنى ابن دريد[75]، وقد ذكر ياقوت الحموي[76] بأنها بلد، ولم يزد، أي: لم يبين موقعه، ونُقِل عن ثعلب أن (عِزْوَيْت) بمعنى الرجل القصير[77].

أما (غِزْوَيْت) فلم يقف البحاث على معناها في كتب المعاجم التي اطلعوا عليها، سوى ما ذكره الزبيدي[78] بأنها موضع، هذا في باب (غزا)، كما أنه ذكرها في باب (عزو)، ولعل هنا ضبطه بالعين والغين معًا، كما ضبطهما قبله ابن السراج[79]، ولم يقفوا عليها في مظانه بأنها موضع.

أمَّا عن وزن (عِزْوِيتٌ) فهو (فِعْلِيتٌ)، وقد ذكر ابن منظور[80] أن ابن بري ذكر أن سيبويه جعلها صفة، ولعل الصواب جانبهما في ذلك؛ لأن سيبويه ذكر في كتابه أنها اسم لا صفة[81]، وعليه

(66) ينظر الكتاب316/4.
(67) ينظر المقتضب187/1.
(68) ينظر التعليقة على الكتاب292/4.
(69) ينظر الممتع الكبير في التصريف ص: 50، 184، 194.
(70) ينظر شرحه على الكتاب210/5.
(71) ينظر ليس في كلام العرب ص: 204.
(72) ينظر شرحه على الشافية392/2.
(73) ينظر اللسان54/15، مادة (عزا).
(74) ينظر المحكم307/2، مادة (عزو).
(75) ينظر جمهرة اللغة1244/3، (بَاب فِعْلِيت).
(76) ينظر معجم البلدان134/4.
(77) ينظر ليس في كلام العرب ص: 207.
(78) ينظر تاج العروس37/39-38، مادة (عزا)، 158/39-163، مادة (غزو).
(79) ينظر الأصول205/3، 242.
(80) ينظر لسان العرب54/15، مادة (عزا)، ولم يقف البحاث على قول ابن بري في مؤلفاته التي اطلعوا عليها.
(81) ينظر الكتاب269/4.

أكثر النحاة كابن السراج[82]، وأبي علي الفارسي[83]، وابن يعيش[84]، وغيرهم، وأما مَنْ ذكر أن (عِزْوِيتٌ) صفة ولا يفارقانها ابن خالويه[85]، وتبعه ابن عصفور[86]، والسخاوي[87].

وذهب اللغويون إلى أن الواو زائدة في ما جاء على أربعة أحرف، نحو: جرول، وقسور، إلا المضاعف، نحو: قَوْقَيْت، وهو صوت الدجاجة عندما تبيض[88]، و(ضَوْضَيْت)، وهو من إذا القوم ضجوا وصاحوا[89]، و(زَوزيتُ) من الاستحقار والطرد[90]، ولم يقولوا: قاقيت، وضاضيت، وزازيت؛ لأن لام الكلمة وهي الواو قُلِبت ياءً؛ والواو فيهما أصلية، وهما من مضاعف الواو، وقُلِبت الياء ألفًا لشبهها بها؛ لكراهة اجتماع الأمثال –أي: الياءين–وبينهما حرف واحد؛ فقلبوا الياء ألفًا، ووزنهما (فَعْلَلْتُ) [91]، كما في (عِزْوِيتٌ).

واتفق اللغويون على عدم مجيء (عِزْوِيت) على وزن (فِعْويل)؛ لأن التاء لو كانت أصلية فيها لجُعلت الواو والياء زائدتين؛ لأنه متى ما وُجدَ في اسم فيه ثلاثة أحرف أصول غيرهما حُكِم بزيادتهما، ولم يخل (عِزْوِيتٌ) من ثلاثة أحرف أصول، وهي: العين والزاي والتاء؛ فإنْ جعلنا التاء أصلية صار وزنه (فَعَوْعل)، وهذا لا يوجد في كلام العرب، ولا أبنيتهم، وبالتالي لا يمكن الحمل عليه، وإنْ جعلنا التاء زائدة فلابد من جعل الواو أصلية، فيصير وزنها (فِعْلِيتْ)، وهذا له نظائر في العربية، نحو: مثل عِفْرِيت، وَنِفْرِيت؛ لأنه من العفر والنفر[92].

كما أنه لا يمكن أن يأتي (عِزْوِيتٌ) على وزن (فِعْليل)؛ لأن الواو في الرباعي لا توجد أصلية إلَّا في (الْوَحْوَحَة)، وهو الصوت الذي معه بَحَحٌ[93]، و(الْوَعْوَعَة)، وهي أصوات الكلاب وبنات آوى[94]، وهو لا يُحمل عليه أيضًا؛ لعدم ورود ذلك في أبنية العرب، ومن هنا اتفق أهل اللغة على أن وزن (عِزْوِيتٌ): فِعْلِيتْ؛ لأن الواو أصل فيه، والياء والتاء زائدتان، هذا والله أعلم بالصواب!.

---

(82) ينظر الأصول3/205.
(83) ينظر التكملة ص: 560.
(84) ينظر شرح المفصل لابن يعيش5/328.
(85) ينظر ليس في كلام العرب ص: 272.
(86) ينظر الممتع الكبير في التصريف ص: 91.
(87) ينظر سفر السعادة1/367.
(88) ينظر لسان العرب15/206، مادة (قوا).
(89) ينظر لسان العرب14/488، مادة (ضوا).
(90) المصدر السابق5/359، مادة (زيز).
(91) ينظر الأصول في النحو3/318، والممتع الكبير في التصغير ص: 195.
(92) ينظر شرح المفصل لابن يعيش5/326، والممتع الكبير في التصريف ص: 188–195.
(93) ينظر لسان العرب2/630، مادة (وحح).
(94) المصدر السابق8/401، مادة (وعع).

المسألة الرابعـــة: الواو والياء في (يوح) و(يوم).

ورد في التذييل والتكميل[95] أن ابن جني ذكر في المنصف[96] أنه روي عن أبي علي الفارسي أنه لم يأت الواو والياء أصليان إلّا في كلمتي (يوح) و(يوم).

جاء في اللسان[97] أن (البوح) يأتي بالياء المثناة، وبالباء الموحدة، وتعني: الشمس، معرفة مؤنث، ولظهورها سميت بذلك.

والـــــ (يوح) بالياء المثناة التحتية، وفيه لغة أخرى هي يُوحَى، هذا ما ذكره ابن سيده[98]، وابن خالويه[99]، والزجاجي[100]، ونقله أبو علي الفارسي في الحلبيات[101] عن المبرد، ومَن ذكر (بوح) بالباء الموحدة ابن السكيت[102]، وكراع النمل[103]، وأبو بكر الأنباري[104]، وذكر ابن السيد[105] أن المشهور فيه (بوح) بالباء، إلَّا أن ابن بري[106] رد كلامهم ووصفه بالتصحيف، وهو مصروف، وعن كراع النمل[107] أن الصرف والألف واللام لا يدخلانه، ولعل كلا الأمرين جائز مع أنه علم لمؤنث؛ لأنه ثلاثي ساكن الوسط، ولهذا يجوز فيه الصرف وعدمه، وفيه لغة أخرى، وهي (يوحى) بالقصر على وزن (فعلى).

وذكر ابن بري[108]: أن الجوهري لم يذكر شيئًا في فصل الياء، وقد ذكره أبو العلاء المعري في شعره، فقال[الوافر]:

وَيُوشَعُ رَدَّ يُوحًا بَعْضَ يَوْمٍ ** وَأَنْتَ مَتَى سَفَرْتَ رَدَدْتَ يُوحَا[109]

(95) ينظر التذييل والتكميل 377/18.
(96) ينظر المنصف ص: 201.
(97) ينظر لسان العرب416/2، مادة (بوح).
(98) ينظر المحكم31/4، مادة (بوح).
(99) لم يقف البحاث على قوله في مؤلفاته التي اطلعوا عليها، وينظر قوله في تاج العروس223/7، مادة (بوح).
(100) ينظر الإيضاح في علل النحو ص: 92.
(101) ينظر المسائل الحلبيات ص: 10.
(102) ينظر كتاب الألفاظ ص: 283.
(103) ينظر المنتخب ص: 283.
(104) ينظر الزاهر في معاني كلمات الناس260/1.
(105) المصدر السابق.
(106) ينظر الاقتضاب336/2-337.
(107) لم يقف البحاث على قوله في مؤلفاته التي اطلعوا عليها، وينظر قوله في لسان العرب639/2، مادة (بوح).
(108) ينظر تاج العروس223/7، مادة (بوح)، ولسان العرب639/2، مادة (يوح).
(109) ينظر شروح سقط الزند ص: 278.

وقد اعتُرض عليه بأنْ قال (يوحًا) بالياء بدلًا من الباء، واتهموه بالتصحيف، والصحيح أن يقول (بوحًا) لا (يوحًا)، أي: بالباء المهملة، كما جاء في ألفاظ ابن السكيت، فردّ عليهم المعري بأن النسخ التي بأيديكم قد غيرها مشائخكم، وطلب منهم إخراج نسخهم القديمة، فلمّا أخرجوها وجدوا الصحيح ما ذكره أبو العلاء، وقد نشأ بين ابن الأنباري وبين أبي عمر الزاهد خلاف في هذا، فأخرجوا كتاب الشمس والقمر لأبي حاتم السجستاني فوجدوا المكتوب فيه (يوح) بالياء المعجمة باثنتين[110].

والمشهور عند اللغويين أنه متى ما تضمنت أي كلمة ياء وواوًا أصليين، فأن الذي يتقدم أولًا الواو ثم الياء، باستثناء (يوح)، و(يوم) وتصاريفه، ومنه الجمع: أيامٌ، وأصله: أَيْوام، فاجتمعت الياء والواو، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء المقلوبة عن واو في الياء الثانية، فصارت: أيام، ومن تصاريفه أيضًا: يومٌ أَيْوَمُ ويَوِمٌ، وياوَمَه مُيَاوَمَةً: عامله أو استأجرَه باليوم، فهو مُياوِم، وحكى ابن سيده فيه (يوامًا) وهو نادر، والمفعول: مُياوَم، ويَوْمٌ أَيْوَمٌ، أي: شديد طويلٌ، ويَوْمٌ ويم ويَاوِمْ أجيرك، ويَاوِمْ أَجِيْرَكَ، أي أنه يأتي مصدر فاعل على مُفاعَلة، وفِعَال، وفِيْعَال، والمقيس مفاعلة، وفعال مسموع كثيرا فيما ليس فاؤه ياء، وفاؤه ياء نادرًا لثقل الكسر على الياء، فتقول: ياوم مياومة، وأما في غير ما ذُكِر فإن الواو تتقدم عن الياء، نحو: ويح وويل وويس، وقد وقع خلاف بين اللغويين في كلمة (حيوان)، فسيبويه وأكثر النحاة على أن الواو بدل من الياء؛ لتوالي الياءين، وأبدلت الياء الثانية لا الأولى؛ لأن التتالي استكره لأجل الياء الثانية، ولم تُبدل العين واوا للحمل على باب: طويت الكثير، ولكثرة هذا الباب ظُنّ أن هذا أصل موضعها، فلما قُلبت الياء الثانية واوا صارت مستنكرة في موضعها، ومن هنا ظهر أنها غير أصل، وعند المازني أن واو (حيوان) أصل، وليس هناك دليل في (حييت) أن الثانية ياء؛ لجواز أن يكون على نحو: شقيت ورضيت، قلبت ياء لانكسار ما قبلها[111].

ومن خلال مما سبق يتبين أن اللغويين متفقون على أنه لم يأت مما فاؤه ياء وعينه واو إلا (يوح)، و(يوم) وتصاريفهما، إلّا أن بعض أئمة اللغة أنكر مجيء (يوح) بالياء، واعتبره من التصحيف، وأن الصواب في نظرهم (بوح) (بالباء)، ولكن ما ذكره أبو العلاء المعري آنفًا، وما عليه أكثر أئمة اللغة والنحو من ورود (يوح) بالياء يجعله الأقرب للصواب، هذا والله أعلم بالصواب!.

(110) ينظر تاج العروس223/7، مادة (بوح).

(111) ينظر المسائل الحلبيات ص: 9، والكتاب409/4، وشرح الرضي على الشافية73/3، وارتشاف الضرب185/1، وشرح التصريح على التوضيح35/2، وفتح الأقفال ص: 196.

المسألة الخامسة: إمالة الألف التي هي عين الفعل

ورد في التذييل والتكميل[112] أن ابن جني ذكر في المنصف[113] جعل الإمالة في (خاف)، و(طاب) من تغيير الفعل، كسكون الفاء منه في (افْعل) وبابه، وسكون أوائل ما دخلته همزة الوصل من الثنائي الأصل ورباعيه، والفعل من بناء إلى بناء، وذكر أيضًا احتجاجه على إمالة (طاب) على أنها في (خاف) ليست للكسرة، وبإمالة (خاف) على أنها في (طاب) ليست للياء، وأن انكسار الحرف لا يوجب إمالته.

قبل البدء في دراسة المسألة نعرج على تعريف الإمالة لغة واصطلاحًا، وأسبابها، وموانعها، وفيم تدخل؟... إلخ.

فالإمالة لغة[114]: هي مصدر أملت الشيء إمالة، إذا عدلت به إلى جهة غير التي هو فيها، من مال الشيء يميل ميلا: إذا انحرف عن القصد.

والإمالة في الاصطلاح[115]: هو أن تَنْحَو بالفتحة نحو الكسرة؛ لقصْد المناسبة لكسرة أو ياء، أو لكون الألف منقلبة عن مكسور أو ياءٍ، أو صائرة ياء مفتوحة، أو للفواصل، أو لإمالةٍ قبلها على وجه.

أما أسباب الإمالة فهي[116]:

1. وقوع كسرة قرب الألف، ومنه وقوعها قرب حرف واحد ككسرة عين (عماد) ولام (عالم)، أو وقوعها قرب حرفين أولهما ساكن ككسرة شين (شملال)، ولا تمنع الإمالة إن تقدمت الكسرة الألف، سواء أكان تقدمها بحرفين متحركين، نحو: أكلت عنبًا، أم بثلاثة أحرف نحو: فتلتُ قِنَّبًا.

وتمال الألف مع الفتحة، نحو: يريد أن يَنْزِعَهَا، ولا تمال مع الضمة، نحو: هو يَكِيلُهَا؛ لأنّ الضمة من جنس الواو، ولا إمالة مع الواو الساكنة، والفتحة أقرب إلى الكسرة من الواو، وبسبب ذلك أميلت الألف مع الفتحة، ولم تمل مع الضمة.

2. أن تقع الياء بالقرب الألف، مع تقدم الياء عليها، نحو: شيبان، وأميلت الألف فيها لأجل الياء؛ لأنّ الألف عند النطق بها تطلب فتح الفم، والياء تطلب خلافه، فأميلت الألف ليجري اللسان على طريقة واحدة.

---

(112) ينظر التذييل والتكميل20/314.

(113) ينظر المنصف ص: 80.

(114) ينظر الكناش في فني النحو والصرف2/152-153.

(115) ينظر التعريفات ص: 37، والشافية ص: 38.

(116) ينظر التعريفات ص: 37، والشافية ص: 38.

3. أن يكون أصل الألف واو مكسورة ثم قُلبت، نحو ألف (خاف)؛ فإنّ الألف فيها ممالة، وأميلت لأجل الكسرة التي كانت في عين الفعل؛ لأن أصل الفعل (خاف): خوف.

4. أن يكون أصل الألف ياء ثم قُلِبت، نحو ألف (هاب)، لأنّه من الهيبة، فالإمالة دلت على أنّ أصل الألف الياء.

5. أن تكون الألف صائرة ياء في موضع، نحو الألف في (دعا)؛ فإنّها تصير ياء في: دعي، ونحو الألف في (حبلى)؛ لأنها تصير ياء في التثنية، أي: حبليان.

6. الإمالة لأجل الإمالة، نحو: رأيت عمادا، في الوقف، بإمالة الألف التي أُبدِلت من التنوين؛ لأجل إمالة الألف التي قبل الدال الممالة، لأجل كسرة العين، وهو سبب ليس قويًّا للإمالة.

7. الإمالة للتناسب والتشاكل بين كلمتين، كإمالة ﴿وَالضُّحِى﴾[117] في قراءة[118] حمزة، والكسائي، ونافع، وأبي عمرو، وخلف، وورش؛ لمناسبة ﴿سَجِى﴾[119]، و﴿قَلِى﴾[120]؛ لأن الألف في (الضحى) لا تمال؛ لأنها منقلبة عن واو[121].

والإمالة تكون في الأسماء، والأفعال، والحروف، أما في الأسماء فتكون بالأوزان الآتية: فاعل، نحو: عالم، ومفاعل، نحو: مساجد، ومفاعيل، نحو: مفاتيح، وفِعال، نحو: عماد، وفعلال، نحو: سربال، وفِعلى، نحو: مِعزى، و(فعّال)، نحو: بيّاع، وتتفق الأوزان الثلاثة الأولى مع القاعدة المشهورة، وهي: تمال الألف إذا كان بعدها حرف مكسور، نحو: عالم، ومساجد.

أمّا في الأفعال فمذهب اللغويين أن الإمالة تدخلها، وأن الألف في الأفعال تمال، والإمالة في الأفعال مطردة ولو كاتب فيها حروف الاستعلاء.

أما في الحروف، فالأصل فيها لا تمال؛ لأنها بعيدة في الاشتقاق، باستثناء الحروف التي تقوى بنفسها، أو تقوم مقام الفعل، كحرف النداء (يا)، نحو: يا زيد، والأسماء الموغلة في شبه الحرف، نحو: إذا، وعلى، ومتى، وغيرها، فأمالوا بعضها حملًا على تصرف الأسماء، والحروف التي ليس لها أسماء لا إمالة فيها[122]، فالحروف التي تمنعها الإمالة كما ذكر سيبويه سبعة: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء والغين، والقاف، والخاء، إذا كان حرفٌ منها قبل الألف والألف تليه، نحو: خامدٌ، وقاعدٌ، وصاعدٌ، وضامنٌ، وطائفٌ، وظالمٌ، وغائبٌ، ومنعت لأنها حروفٌ مستعليةٌ إلى الحنك

(117) سورة الضحى، من الآية (1).
(118) ينظر السبعة ص: 145، 689، 690، والتيسير ص: 204، 207، 213، 554، 559، 560.
(119) سورة الضحى، من الآية (2).
(120) سورة الضحى، من الآية (3).
(121) ينظر شرح المفصل لابن يعيش5/188-198، وشرح الرضي على الشافية3/4-23.
(122) ينظر شرح المفصل لابن يعيش5/192-193، وشرح الرضي على الشافية3/4-23.

الأعلى، ثم ذكر أنه لا يعلم أحداً يميل هذه الألف إلا من لا يؤخذ بلغته، وتمنع أيضًا هذه الحروف من الإمالة كذلك إذا كان الحرف من هذه الحروف بعد ألف تليها، نحو: عاصمٌ، وعاضدٌ، وعاطسٌ، وعاظلٌ، وناخلٌ، وناقدٌ، وواغلٌ[123].

أما إمالة الألف التي هي عين الفعل، نحو:(خاف)، و(طاب)، فللغويين مذهبان فيها، فأجاز ذلك السيرافي[124]، وأبو علي الفارسي[125]، والعكبري[126]، والرضي[127]، وأبي حيان[128]، وغيرهم، وذكروا أن سبب إمالتها الكسرة العارضة في فاء الكلمة، أي: حرفا الخاء والطاء، ولهذا جعل السيرافي أن الكسرة تعرض في بعض الأحوال من أسباب الإمالة، وقال ابن هشام الخضراوي: الأولى أن الإمالة في (طاب)؛ لأن الألف فيه منقلبة عن ياء، وفي (خاف)؛ لأن العين مكسورة، أرادوا الدلالة على الياء والكسرة.

الثاني: نقل ابن السراج[129] أن إمالة (خاف)، و(طاب) لغة نُسِبت لبعض أهل الحجاز، وفاقًا لبني تميم؛ لأنهم يقولون فيها: خِفْت، و(طِبْت)، وأما عامتهم فلا يميلون ما كانت الواو فيه عينًا؛ لأنهم يفرقون بين ذوات الواو، وبين ذوات الياء.

أما ما ذكره ابن جني أن الإمالة في (خاف)، و(طاب) من تغيير الفعل، كسكون الفاء منه في (افْعل) وبابه، فهو من تشبيه الفعل الماضي الذي لحقته ألف وصل، والماضي منه كان على وزن (فعل)؛ لأنهما يشتركان أولًا في كسر ألف الوصل، وثانيا في كسرة عين فعل، وكره أهل اللغة كسر الحرف الثاني من مضارع (فعل)؛ لأن الحرف ثاني فيه ساكن، كما أنهم كرهوا كسر الثالث لكي لا يلتبس (يَفْعَل) بـــ (يَفْعِل)، أي: فتح عين الأول، وكسر عين الثاني، فلزم كسر الحرف الأول، ثم حملوا الفعل المستقبل الذي فيه ألف الوصل على مستقبل (فعِل)، فكسروا أوله[130]، هذا والله أعلم بالصواب.

(123) ينظر الكتاب4/128-129.
(124) ينظر شرحه على الكتاب4/498.
(125) ينظر التكملة ص: 543.
(126) ينظر اللباب2/453.
(127) ينظر شرحه على الشافية3/11.
(128) ينظر التذييل والتكميل3/1493.
(129) ينظر الأصول3/162.
(130) ينظر شرح السيرافي على الكتاب4/489.

الخاتمـــة

الحمد لله الذي منّ على البحاث بدراسة هذا الموضوع، وبعد بذل ما استطعنا من جهد في إنجازه، فإننا نسأل الله أن يجعله مباركًا نافعًا لكاتبيه، ولمن يقرأه إلى يوم البعث والنشور، أما أهم النتائج التي توصل إليها البحاث وأعانهم الله عليها، ويسّر لهم جل شأنه تحقيقها، فهي على النحو الآتي:

1. ورد كتاب المنصف باسمه في التذييل والتكميل خمس مرات على الصحيح؛ لأن أبا حيان ذكر المنصف في موضعين آخرين لم يقف البحاث عليهما رغم استقراء المنصف أكثر من مرة، سواء أكان ذلك في النسخة التي اعتمد عليها البحاث في دراستهما –المذكورة في قائمة المصادر والمراجع–أم في غيرها.

2. ذكر أبو حيان في التذييل والتكميل قول ابن جني في المنصف حول اشتقاق (لات) وجمعها، وهذا ما لم يجده البحاث في المصنف، ولعله سهو من أبي حيان؛ لأن هذا بابه النحو لا الصرف.

3. ذكر أبو حيان في التذييل والتكميل أن ابن جني احتج للخليل في المنصف بأن ليس في كلام العرب فعلٌ مضارعٌ معتل اللام آخره ضم...، وهذا ما لم يجده البحاث في المنصف، ولعله سهو من أبي حيان؛ لأن هذا بابه النحو لا الصرف.

4. المسائل المذكورة في التذييل والتكميل على أنها من المسائل التي تعرض لها ابن جني في منصفه لم يتفرد بها ابن جني، وإنما تعرض لها اللغويون قبله.

5. أن ابن جني استشهد بالشعر العربي، وببعض أقوال العرب أثناء عرضه للمسائل.

المصادر والمراجع

- **مصحف المدينة برواية حفص عن عاصم.**

1. **أبنية الأسماء والأفعال والمصادر**، تأليف: أبي القاسم علي بن جعفر بن علي السعدي، ابن القَطَّاع الصقلي (ت515هـ)، تحقيق ودراسة: أحمد محمد عبد الدايم، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة–مصر، ط: بلا، ت ط: 1999م.
2. **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تأليف: أبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت745هـــــ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة–مصر، ط: 1، ت ط: 1418هـ–1998م.
3. **إصلاح المنطق**، تأليف: أبي يوسف يعقوب بن إسحاق ابن السكيت (ت244هـــ)، تح: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان، ط: 1، ت ط: 1423هـ–2002م.
4. **الأصول في النحو**، تأليف: أبي بكر محمد بن السري بن سهل، ابن السراج (ت316هـــ)، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان–بيروت، ط: بلا، ت ط: بلا.

5. الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، تأليف: أبي محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البَطَلْيَوسي (ت521هـ)، تح: مصطفى السقا، وحامد عبد المجيد، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة-مصر، ط: بلا، ت ط: 1996م.

6. إنباه الرواة على أنباه النحاة، تأليف: أبي الحسن علي بن يوسف القفطي، جمال الدين (ت624هـ)، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة-مصر، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت-لبنان، ط: 1، ت ط: 1406هـ-1982م.

7. الإيضاح في علل النحو، تأليف: أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزَّجَّاجي (ت337هـ)، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت-لبنان، ط: 5، ت ط: 1406هـ-1986م.

8. بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال، تأليف: أبي جعفر أحمد بن يوسف بن يعقوب بن على الفهرى اللّبلى، تح: جعفر ماجد، الدار التونسية للنشر، تونس-تونس، ط: بلا، ت ط: 1972م.

9. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تأليف: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ)، تح: محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا-لبنان، ط: بلا، ت ط: بلا.

10. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تأليف: أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى، مجد الدين (ت817هـ)، تح: محمد المصري، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق-سوريا، ط: 1، ت ط: 1421هـ-2000م.

11. تاج العروس من جواهر القاموس، تأليف: محمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي، تح: جماعة من المختصين، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت-المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، ط: بلا، ت ط:(1385-1422هـ)=(1965-2001م).

12. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تأليف: أبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت745هـ)، تح: حسن هنداوي، دار القلم بدمشق (الأجزاء1-5)، دار كنوز إشبيليا بالرياض (الأجزاء 6-22)، ط: 1، ت ط:(1418-1445هـ)، (1997-2024م).

13. التعريفات، تأليف: أبي الحسن علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت816هـ)، تح: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط: 1، ت ط: 1403هـ-1983م.

14. التعليقة على كتاب سيبويه، تأليف: أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ، (ت377هـ)، تح: عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة، القاهرة–مصر، ط: 1، ت ط: 1410هـ–1990م.

15. التكملة (تكملة لكتاب الإيضاح العضدي)، تأليف: أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي، الفارسي (ت377هـ)، تحقيق ودراسة: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت–لبنان، ط: 2، ت ط: 1419هـ–1999م.

16. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تأليف: أبي محمد حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي، بدر الدين (ت749هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة–مصر، ط: 1، ت ط: 1428هـ–2008م.

17. التيسير في القراءات السبع، تأليف: أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي (ت444هـ)، دراسة وتحقيق: خلف حمود سالم الشغدلي، قدم له وأشرف عليه: الشيخ علي الحذيفي، والشيخ عبد الرافع الشرقاوي، دار الأندلس للنشر والتوزيع، حائل–المملكة العربية السعودية، ط: 1، ت ط: 1436هـ–2015م.

18. جمهرة اللغة، تأليف: أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت321هـ)، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت–لبنان، ط: 1، ت ط: 1987م.

19. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة–مصر، ط: 4، ت ط: 1418هـ–1997م.

20. الخصائص، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، تح: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة–مصر، ط: 4، ت ط: بلا.

21. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تأليف: أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن أحمد، ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين (ت852هـ)، تح: بلا، دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان، ط: بلا، ت ط: بلا.

22. دقائق التصريف، تأليف: أبي القاسم محمد بن سعيد المؤدِّب (ت338هـ)، تح: حاتم صالح الضامن، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، ط: 1، ت ط: 1425هـ–2004م.

23. ديوان عمر بن أبي ربيعة، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فاير محمد، دار الكتاب العربي، بيروت–لبنان، ط: 2، ت ط: 1416هـ–1996م.

24. الزاهر في معاني كلمات الناس، تأليف: أبي بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، الأنباري (ت328هـ)، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، ط: 1، ت ط: 1412هـ–1992م.

25. السبعة في القراءات، تأليف: أبي بكر أحمد بن موسى بن العباس التميمي، ابن مجاهد البغدادي (ت324هـ)، تح: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة–مصر، ط: 2، ت ط: 1400هـ.

26. سفر السعادة وسفير الإفادة، تأليف: أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الصمد الهمداني المصري الشافعي، علم الدين السخاوي (ت643هـ)، تح: محمد الدالي، تقديم: شاكر الفحام، دار صادر، بيروت–لبنان، ط: 2، ت ط: 1415هـ–1995م.

27. الشافية في علم التصريف، تأليف: أبي عمرو عثمان بن عمر الدويني، جمال الدين، ابن الحاجب (ت646هـ)، ويليها (الوافية نظم الشافية) للنيساري (أتمها سنة1133هـ)، تح: حسن أحمد العثمان، المكتبة المكية، مكة–المملكة العربية السعودية، ط: 1، ت ط: 1415هـ–1995م.

28. شرح التصريح على التوضيح، المؤلف: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري (ت905هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط: 1، ت ط: 1421هـ–2000م.

29. شرح التصريف، تأليف: أبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت442هـ)، تح: إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد، الرياض–المملكة العربية السعودية، ط: 1، ت ط: 1419هـ–1999م.

30. شرح شافية ابن الحاجب، تأليف: محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت686هـ)، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب (ت1093هـ)، حققهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما: محمد نور الحسن، وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط: بلا، ت ط: 1395هـ–1975م.

31. شرح كتاب سيبويه، تأليف: أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، السيرافي (ت368هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط: 1، ت ط: 2008م.

32. شرح المفصل للزمخشري، تأليف: أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، ابن يعيش (ت643هـ)، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط: 1، ت ط: 1422هـ–2001م.

33. **شروح سقط الزّند**، تأليف: أبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد القضاعي التنوخي المعرّي (ت413هـ)، تح: مصطفى السقا وآخرين، بإشراف: طه حسين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة–مصر، ط: 1، ت ط: 1406هـ–1986م.

34. **فتح الأقفال وحل الإشكال بشرح لامية الأفعال المشهور بالشرح الكبير**، تأليف: جمال الدين محمد بن عمر المعروف ببَحْرَق (ت 930هـ)، تح: مصطفى النحاس، كلية الآداب–جامعة الكويت ط: بلا، ت ط: 1414هـ–1993م.

35. **الكتاب**، تأليف: أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، سيبويه (ت180هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة–مصر، ط: 3، ت ط: 1408هـ–1988م.

36. **كتاب الألفاظ**، تأليف: أبي يوسف يعقوب بن إسحاق السكيت (ت 244هـ)، تح: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت–لبنان، ط: 1، ت ط: 1998م.

37. **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، تأليف: مصطفى بن عبد الله، حاجي خليفة، وكاتب جلبي (ت1067هـ)، عُني بتصحيحه وطبعه وتعليق حواشيه: محمد شرف الدين يالتقايا، المدرس بجامعة إسطنبول–والمعلم رفعت بيلكه الكليسى، طبع بعناية: وكالة المعارف بإسطنبول (1941م=1360هـ)–(1943م=1362هـ)، ثم صَوّرتْه بالأوفست: دار النشر الإسلامية ومكتبة الجعفري التبريزي بطهران، ط: بلا، ت ط: بلا.

38. **الكناش في فني النحو والصرف**، تأليف: أبي الفداء إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، عماد الدين، الملك المؤيد (ت732هـ)، دراسة وتحقيق: رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت–لبنان، ط: بلا، ت ط: 2000م.

39. **لسان العرب**، تأليف: أبي الفضل محمد بن مكرم بن على، جمال الدين ابن منظور (ت711هـ)، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر، بيروت–لبنان، ط: 3، ت ط: 1414هـ.

40. **ليس في كلام العرب**، تأليف: أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه (ت370هـ)، وضع التنقيح والشرح والضبط: ديزيره سقال، دار الفكر العربي، بيروت–لبنان، ط: 1، ت ط: 2000م.

41. **اللباب في علل البناء والإعراب**، تأليف: أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت616هـ)، تح: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق–سوريا، ط: 1، ت ط: 1416هـ–1995م.

42. **المبدع في التصريف**، تأليف: أبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، أثير الدين الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق وشرح وتعليق: عبد الحميد السيد طلب، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الصَّفاة-الكويت، ط: 1، ت ط: 1402هـ-1982م.

43. **المحكم والمحيط الأعظم**، تأليف: أبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت458هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط: 1، ت ط: 1421هـ-2000م.

44. **المصباح لما أعتم من شواهد الإيضاح**، تأليف: أبي الحجاج يوسف بن يبقي ابن يسعون الأندلسي (ت542هـ)، تحقيق ودراسة: محمد بن حمود الدعجاني، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة – السعودية، ط: 1، ت ط: 1429هـ-2008م.

45. **المسائل الحلبيات**، تأليف: أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي، الفارسي (ت377هـ)، تح: حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق -دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط: 1، ت ط: 1407هـ-1987م.

46. **معجم البلدان**، تأليف: أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي، شهاب الدين (ت626هـ)، تج: فريد عبد العزيز الجندي، دار الكتب، بيروت-لبنان، ط: بلا ت ط: بلا.

47. **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)**، تأليف: أبي إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت790هـ)، تح: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة-المملكة العربية السعودية، ط: 1، ت ط: 1428هـ-2007م.

48. **المقتضب**، تأليف: أبي العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، المبرد (ت285هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت-لبنان، ط: بلا، ت ط: بلا.

49. **المنتخب من غريب كلام العرب**، تأليف: أبي الحسن علي بن الحسن الهُنائي الأزدي، الملقب بـ (كراع النمل) (ت بعد309هـ)، تح: محمد بن أحمد العمري، جامعة أم القرى (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي) -المملكة العربية السعودية، ط: 1، ت ط: 1409هـ-1989م.

50. **المنصف**، تأليف: أبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، تحقيق وتعليق: محمد عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط: 1، ت ط: 1419هـ-1999م.

51. **النكت الحسان في شرح غاية الإحسان**، تأليف: أبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت745هـ)، تحقيق ودراسة: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط: 1، ت ط: 1405هـ-1985م.

52. **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، تأليف: إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم الباباني، البغدادي (ت1339هـ)، طبع بعناية: وكالة المعارف بإسطنبول، 1951م، ثم صَوّرتْه بالأوفست: دار النشر الإسلامية ومكتبة الجعفري التبريزي بطهران، وعَنها صَوّره كثيرٌ من الناشرين (كمكتبة المثنى ببغداد، ومؤسسة التاريخ العربي ودار إحياء التراث العربي ببيروت).